مجلس النواب

تغطية: جمال جابر
تصوير: أحمد العجيمي

○ ماجد الماجد ود. مجيد العصفور.

○ محمد الأحمد.

○ النواب خلال الجلسة.

راتب الزوج ١٥٠٠ دينار كشرط أساسي

مجلس النواب يتمسك بفصل راتب الزوج عن الزوجة في خدمات الإسكان

أين قطاع الثقافة والسياحة من التشكيل الحكومي؟!

وافق مجلس النواب في جلسته امس برئاسة السيد احمد الملا على اقتراح نيابي بصفة عاجلة بشأن تفعيل قرار فصل راتب الزوج عن الزوجة في استحقاق الخدمة الإسكانية مع التمسك بتوصيات حوار التوافق الوطني على ان يكون سقف راتب الزوج ١٥٠٠ دينار، وتم رفع المقترح إلى الحكومة،كما اقر المجلس ترشيحات اللجان الدائمة بالمجلس.

وخلال الجلسة تقدم النواب باقتراح برغبة بصفة عاجلة بشأن قيام الحكومة بسرعة انشاء هيئة تعنى بقطاع الثقافة والسياحة.

وقال النواب اصحاب المقترح محمد الاحمد، عيسى تركي، جمال داود، عبدالحليم مراد، علي المقلة.. مع تعيين الحكومة الجديدة لم يتم انشاء هيئة أو مؤسسة تعنى بقطاع الثقافة والسياحة رغم أهمية هذا القطاع. وبالتالي لا يستطيع مجلس النواب ان يناقش برنامج الحكومة الا اذا كانت اركان الحكومة متكاملة ولدى مجلس النواب رغبة كبيرة في تطوير السياحة والثقافة. وطالب النواب في مذكرتهم الايضاحية بتعيين شخصية مشهود لها بالكفاءة لتحقيق هذه الاهداف.

وطالب وزير شئون مجلس النواب والشورى غانم البوعينين بتأجيل المقترح مدة اسبوع وتمت الموافقة على الطلب. وحول تفعيل فصل راتب الزوج عن الزوجة والذي تم رفعه إلى الحكومة. ابدى النائب محمد الاحمد تخوفه من عدم تفعيل هذا الموضوع والذي تضرر منه العديد من المواطنين لدرجة ان بعض الموظفين يرفضون الترقية خوفاً من عدم حصولهم على الخدمات الإسكانية. وهناك مواطنون ضاعت حقوقهم في الحصول على وحدة إسكانية وكان لقرار رئيس الوزراء الأثر الكبير في انفراج هذه المشكلة الا ان وزارة الإسكان لم تصدر اي تعليمات بهذا الشأن. وأضاف: هناك تخوف من ان يتم فصل راتب الزوج عن الزوجة، ولكن مع تحديد سقف منخفض، الأمر الذي يؤدي إلى عدم علاج المشكلة واستمرارها على فئة من المواطنين. وابدى النائب تمسك المجلس بتوصيات حوار التوافق الوطني بهذا الشأن وهي الفصل على ان يكون راتب الزوج (١٥٠٠ دينار) كراتب أساسي لاستحقاق الوحدة السكنية. وقال النائب عيسى الكوهجي إنه تم تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في الفصل التشريعي السابق وصدرت توصيات بضرورة الاسراع بإصدار قرار فصل راتب الزوج عن الزوجة بشأن كل الخدمات الإسكانية. ومن جهته قال وزير شئون مجلسي النواب والشورى غانم البوعينين إن رئيس الوزراء وجه وزارة الإسكان بفصل راتب الزوج عن الزوجة وسوف نقدم لكم بيانات بهذا الشأن.

رئيس مجلس النواب يشيد بدور خادم الحرمين في دعم وحدة الصف العربي

○ أحمد الملا.

أشاد السيد أحمد بن إبراهيم الملا رئيس مجلس النواب بالمبادرة الكريمة والجهود المبذولة من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة، للمصالحة بين الأشقاء في جمهورية مصر العربية ودولة قطر، والتي لاقت دعما وترحيبا من أخيه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وإخوانه قادة دول مجلس التعاون للخليج العربي في سبيل وحدة الكلمة والصف والتكامل والتعاون لتحقيق المصالح العليا للأمتين العربية والإسلامية. وأكد رئيس مجلس النواب في تصريح صحفي امس أن مسيرة العمل العربي المشترك تتطلب وقوف البرلمانات والمجالس التشريعية العربية وراء المبادرات والجهود المخلصة لإنهاء كل أسباب الخلافات الطارئة بين الدول العربية في سبيل تحقيق مصالح الشعوب العربية والإسلامية ومواجهة التحديات الراهنة على صعيد التنمية ومكافحة الإرهاب ووقف جميع أشكال التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية. منوها رئيس مجلس النواب بحكمة القيادتين القطرية والمصرية واستجابتهما لمبادرة خادم الحرمين الشريفين التي تدعم التكامل بين مصر ودول الخليج العربية، وتعزز خطى التعاون الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي بين مصر ودول المنطقة، في ظل منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وموضحا أن الدول العربية في حاجة ماسة إلى ترسيخ روح التضامن العربي في سبيل تحقيق التطلعات السياسية والاقتصادية، والطموحات التي تحملها الشعوب فيما يتعلق بكل الملفات والقضايا المصيرية المطروحة على الساحة العربية. والتوصل إلى الحلول الملائمة لمختلف الأزمات والقضايا الراهنة.

غياب المرأة عن المواقع القيادية

الماجد رئيساً للتشريعية.. والكوهجي للمالية.. وبن حويل للخارجية.. والماضي للخدمات.. وجمال داوود للمرافق.

أجريت صباح امس بمجلس النواب انتخابات اللجان الخمس الدائمة بالمجلس، وذلك بحسب نص المادة (٢٥) من اللائحة الداخلية، حيث اعرب أحمد بن إبراهيم الملا رئيس مجلس النواب عن بالغ شكره وتقديره للنواب على جهودهم وادائهم المتميز، متمنياً لرؤساء اللجان واعضائها دوام النجاح والسداد في اداء عملهم البرلماني المساهم في تفعيل الدور التشريعي والرقابي دعماً للمسيرة الديمقراطية في البلاد وخدمة الوطن والمواطنين. وقد غابت المرأة عن المواقع القيادية في اللجان الخمس.

وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن التالي:

لجنة الشئون التشريعية والقانونية:

النائب ماجد إبراهيم الماجد (رئيس اللجنة).

والنائب أنس علي بوهندي (نائب الرئيس).

وعضوية: حمد سالم الدوسري، خليفة عبدالله الغانم، علي حسن العطيش، الدكتور عيسى أحمد تركي، فاطمة عبدالمهدي العصفور، محمد جعفر عباس.

○ عيسى الكوهجي.

○ غازي آل رحمه.

×× لجنة الشئون المالية والاقتصادية:

النائب عيسى عبدالجبار الكوهجي (رئيس اللجنة).

النائب ناصر عبدالرضا القصير (نائب الرئيس).

وعضوية: جلال كاظم كاظم، خالد عبدالعزيز الشاعر، عادل حميد جعفر، عبدالرحمن علي بوعلي، محمد إسماعيل العمادي، محمد سلمان الأحمد.

لجنة الشئون الخارجية والدفاع والأمن الوطني:

النائب عبد الله علي حويل (رئيس اللجنة).

النائب جمال علي بوحسن (نائب الرئيس).

عضوية: ذياب محمد النعيمي، عبد الرحمن راشد بومجيد، الدكتور مجيد محسن العصفور، محمد حسن الجودر، نبيل عبدالله البلوشي.

لجنة الخدمات:

النائب عباس عيسى الماضي (رئيساً للجنة).

النائب محمد يوسف المعرفي. (نائبا للرئيس).

وعضوية: أسامة عبدالحميد الخاجة، الدكتورة جميلة منصور السماك، رؤى بدر الحايكي، علي عيسى بوفرسن، علي يعقوب المقلة.

لجنة المرافق العامة والبيئة:

النائب جمال داود سلمان (رئيس اللجنة).

النائب غازي فيصل آل رحمه (نائب الرئيس).

وعضوية: إبراهيم جمعة الحمادي، أحمد عبدالواحد قراطة، عادل عبد الرحمن العسومي، عبدالحميد عبدالحسين أحمد، محسن علي البكري.

اقتراح نيابي بسحب الثقة من الوزراء بموافقة ٢١ نائب

تقدم النائب الدكتور عيسى أحمد تركي عضو مجلس النواب باقتراح بقانون بشأن تعديل المرسوم بقانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب من أجل خفض عدد أعضاء مجلس النواب الموافقين على سحب الثقة من الوزراء من ثلثي أعضاء المجلس إلى موافقة واحد وعشرين لزيادة صلاحيات المجلس وزيادة الرقابة على الوزراء وأدائهم وسنعكس ذلك إيجابيا على عمل الوزارات وحرصها على أداء مهامها بالشكل المناسب.

وتنص المادة ١٥٥ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب على أنه «لا يجوز أن يصدر المجلس قراره في طلب سحب الثقة قبل مضي سبعة أيام من تاريخ تقديمه، على أن تكون قد مضت ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ انتهاء المناقشة فيه.

ويصدر المجلس قراره بسحب الثقة بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم».

وينص الاقتراح بعد التعديل على أنه «لا يجوز أن يصدر المجلس قراره في طلب سحب الثقة قبل مضي سبعة أيام من تاريخ تقديمه، على أن تكون قد مضت ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ انتهاء المناقشة فيه.

ويصدر المجلس قراره بسحب الثقة بموافقة واحد وعشرين عضواً من الأعضاء الذين يتألف منهم».

محاضرات توعوية حول قانون المرور الجديد

بدأت الإدارة العامة للمرور سلسلة محاضرات توعوية، تمهيدا لتطبيق قانون المرور الجديد. وأوضح الرائد أسامة بحر القائم بأعمال مدير إدارة الثقافة المرورية أن هذه المحاضرات تتناول الوضع المروري العام وأسباب الحوادث ومخالفات السرعة بالإضافة إلى تخطي الإشارة الحمراء، كما تستعرض الأسباب التي أدت إلى إصدار قانون المرور الجديد، كما قام خلال محاضرته التي قدمها في هذا الشأن بتقديم شرح مفصل حول تطبيق نظام النقاط وكيفية احتساب الغرامات وفق ما يتضمنه قانون المرور الجديد.

«الأعلى للمرأة» يشيد بتبوّء المرأة مناصب قيادية بالشورى

أكد المجلس الأعلى للمرأة أن وصول امرأة إلى منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى، وزيادة حصة الشوريات في رئاسة لجان مجلس الشورى جاءا ليعكس حجم القناعة بإمكانات وقدرات المرأة البحرينية في السلطة التشريعية، وأهمية تعزيز دور المرأة وإعطائها دورها الكامل في تطوير العمل التشريعي في البلاد، ويعزز أيضاً من جهود المجلس في تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية، ويساند توجهاته لتحقيق شراكة متكافئة بين المرأة والرجل لبناء مجتمع تنافسي مستدام.

وقد أشاد المجلس بنتائج الجلسة الثانية لمجلس الشورى المنعقدة يوم يوم الأحد والتي أسفرت عن تعزيز حضور عدد من عضوات الشورى على رأس وضمن عضوية اللجان الدائمة والنوعية، وكذلك فوز سيدة بتمثيل مجلس الشورى في البرلمان العربي، وأكد أن ذلك إنما يأتي ترجمة فعلية للأمر الملكي رقم ٥٩ لعام ٢٠١٤ الخاص بتحديد ضوابط تعيين أعضاء مجلس الشورى ومن بينها تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً، وخاصة أن هذا الأمر الصادر عن جلالة الملك المفدى من شأنه تعزيز مسيرة المرأة البحرينية ودعم جهود تمكينها سياسيا، ويدل على ثقة الإرادة السياسية بالمرأة البحرينية وقدرتها على تحمل مسئوليتها في النهوض بالمجتمع وتطويره في مختلف مواقعها ومجالاتها، ويكرس الحرص على تعزيز حصة المرأة في المناصب العليا استناداً إلى كفاءتها وقدرتها على خدمة وطنها.

وأشاد المجلس الأعلى للمرأة بالدعم الذي تلقاه عضوة الشورى من قبل جميع أعضاء المجلس وفي مقدمتهم الأستاذ علي صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، الذي يحرص كل الحرص على دعم حضور المرأة البحرينية وابراز كفاءتها ومساندة مساعيها للوصول إلى المناصب القيادية بالمجلس أو في أمانته العامة.

«حقوق الإنسان» توقع مذكرة تفاهم مع جمعية «معا»

وقعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع جمعية «معا» لحقوق الإنسان توطيدًا لأواصر التنسيق والتعاون بين الجانبين في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وتفعيلا لأهداف الطرفين في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها.

وقد أثنى المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية على الدور الذي تضطلع به الجمعية والذي يهدف إلى تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، مبينا في الوقت نفسه أن هذه المذكرة جاءت تفعيلا لاختصاصات وأهداف المؤسسة الوطنية الواردة في القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٤ المعني بإنشائها، كما أوضح أن مذكرة التفاهم تشمل تبادل الزيارات والاستشارات والمطبوعات، إضافة إلى تنظيم وترتيب ورش العمل والدورات التدريبية، وعقد الفعاليات المشتركة. من جهتها أكدت الدكتورة منى هجرس رئيس مجلس إدارة الجمعية أهمية هذه المذكرة في دعم عمل مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وتبادل المعلومات والخبرات التي تساعد الطرفين على ممارسة اختصاصاتهما.

وقع مذكرة التفاهم من جانب المؤسسة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام ومن جانب الجمعية الدكتورة منى محمد هجرس رئيس مجلس الإدارة، كما شارك في مراسم التوقيع من جانب الجمعية السيدة حواء المير أمينة السر، والسيد محمد العامر العضو بالجمعية، ومن جانب المؤسسة الوطنية الأستاذ ياسر غانم شاهين مدير إدارة الشئون القانونية القائم بأعمال مدير إدارة الاتصال.